

يثير موضوع نظرية الامن التعاقدي ضرورة البحث في مضمونها وابعادها، وكذلك ارتباطها بمفاهيم اخرى تتداخل او تتكامل معها، ويتطلب الامر الوقوف على جملة من هذه المفاهيم لاسيما العدالة التعاقدية، والامن القانوني، والامن القضائي، والامن التوثيقي، وهي كلها مفاهيم ذات ارتباط وثيق بمجال القانون.

وتعتبر نظرية الأمن التعاقدي من النظريات الحديثة باعتقادنا في مجال القانون الخاص بالرغم من شيوع بعض مبادئها التي تحقق الامن التعاقدي منذ بدايات ظهور القانون المدني الفرع الام لجميع فروع القانون الخاص الا ان بعض مبادئها قد بدأت بالظهور حديثا (كالأمن القانوني والامن القضائي و الامن التوثيقي) لذلك كان لا بد من التعرف على ماهية الامن التعاقدي والمبادئ الموجهة له فضلاً عن المرتكزات الاساسية لهذه النظرية والتي من اهمها (القوة الملزمة للعقد، والحق في طلب تنفيذ الالتزام، ومبدأ حسن النية في تنفيذ العقد، وتأثير القوة الملزمة بالظروف الطارئة التي تستجد عند تنفيذ العقد، واحترام المراكز القانونية للعقد، وعدم فسخ العقد قدر الامكان) ثم ننتقل بعد ذلك لبيان اثار القوة الملزمة للعقد واهمها ما تم بالإرادة لا يفسى الا بالإرادة فضلاً عن حجية العقد عند القاضي والزامه بما قصده الطرفين وعدم تأثير التشريعات على العقود النافذة ثم نختتم كلامنا بالحديث عن المبادئ المؤثرة على القوة الملزمة للعقد وهي العدالة التعاقدية والامن القانوني والامن القانوني و الامن التوثيقي وعلى وفق الهيكلية الموضوعية لمعالجة موضوع الدراسة كما سنرى.



طباعة رقمية متكاملة

العراق - بابل

المجموعة الثقافية - خلف عمارة طيبة

muhammedyounes518@gmail.com

07507070150 - 07734552537

جميع الحقوق محفوظة



للطباعة والنشر والتوزيع